التعريب للأطفال

منذ بداية القرن الماضي حتّى الآن

د. علي القاسمي(*)

لفظ "التعريب"، في اللغة العربيّة، لفظ مشترك له أربع دلالات، هي:

أولاً: التعريبُ نقلُ اللفظ الأجنبيّ إلى اللغة العربية كما هو أو مع إجراء تغيير وتعديل عليه لينسجم نُطقُه مع النظامين الصوتيّ والصرفيّ للغة العربية، وليتّفق مع ذائقة الناطقين بالعربية، وليسهل الاشتقاق منه.

ثانيًا: التعريبُ نقلُ معنى نصٍّ كامل من لغة أجنبيّة إلى اللغة العربيّة، أي ترجمته إليها. ولهذا نجد أحيانًا على أغلفة بعض الكتب المترجَمة، بعد العنوان، عبارة: تعريب: فلان.

ثالثًا: التعريبُ اتخاذُ بلاد بأكملها أو قبيلة برمّتها اللغةَ العربية لغةً حضارية لها لتصبح لغة التخاطب والكتابة السائدة فيها.

رابعًا: التعريبُ استعمالُ اللغة العربية لغةً للإدارة والتعليم في البلاد العربية المستقلَّة حديثًا، بدلاً من لغة المُستعمِر القديم.

ومعنى التعريب المقصود في دراستنا هذه هو المعنى الأخير، أي تعريب لغة التعليم في المعاهد التربوية: رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية، والمدارس الثانوية. وقد تمّ هذا التعريب بصورة شبه كاملة خلال النصف الأول من القرن العشرين في أقطار المشرق العربي، ما عدا السودان؛ وفي النصف الثاني منه في أقطار المغرب العربي والسودان.

والتعريب ضروري في بلادنا العربية لاعتبارات قومية وسياسية وتربوية ولغوية. فاللغة هي عنوان الشخصية القومية المتفردة لكلّ أُمّة من الأُمم، فهي التي تربط بين أبناء الأُمّة في حاضرها، وهي التي تنقل ثقافة الأُمّة وتراثها من جيل إلى جيل. ولا يُعدّ استقلال الأمة ناجزًا ما لم تستكمل استقلالها الثقافي. ولا يستطيع الأطفال استيعاب المعرفة في مدارسهم وتمثُّلها وإعادة إنتاجها

(*) كاتب وباحث عراقي.

والإبداع فيها ما لم يتلقَّوْا تلك المعرفة بلغتهم الوطنية، بحيث يمكن إدماج العناصر المعرفية في منظومتهم المفهومية التي تتماثل مع البنية اللغوية الوطنية. كما أن استعمال اللغة الوطنية في جميع مجالات الحياة ضرورة لنمو اللغة ذاتها وازدهارها، طبقًا لقانون الاستعمال والإهمال.

بيدَ أنّ التعريب للأطفال لا يتناقض مع تعليمهم لغات أجنبية. فعلى حين أن نتائج البحوث التربوية النفسيّة في النصف الأوّل من القرن العشرين كانت تميل إلى أنّ تعلُّم لغة أجنبية في سنٍّ مبكِّرة يعرقل اكتساب الطفل للغته الأمّ، تحوّلت هذه البحوث في أواخر القرن لتؤكِّد أنّ لتعلُّم اللغات الأجنبية أثرًا إيجابيًّا كبيرًا لا على إتقان الطفل للغته الأمّ وحسب، بل كذلك على نموّه الذهني والنفسي وقدرته على حلّ المشاكل وعلى التأقلم للظروف المختلفة والانفتاح على الثقافات الأخرى.

يواجه التعريب للأطفال في البلاد العربيّة ثلاث صعوبات رئيسة:

الأولى: توجود المدارس الأجنبيّة الخاصة التي يؤمّها أبناء النخبة الاقتصادية والسياسية، الذين قد يتقلدون الحكم في المستقبل. فهذه المدارس تعلّم منهجًا أجنبيًّا، بلغة أجنبية لها حمولات ثقافية أجنبية قد تؤدّي إلى ولاءات غير وطنية. والسماح لبعض أطفالنا بالانخراط في هذه المدارس لا يحقّق ديمقراطية التعليم، ولا يخدم التجانس والتلاحم بين أبناء الوطن. والأفضل ترقية نوعيّة التعليم في مدارسنا العامّة.

الثانية: إنّ التعريب الحالي للأطفال حتّى نهاية الثانوية يستلزم تعريب التعليم العالي في جميع مستوياته وتخصصاته وتعريب البحث العلمي، من أجل تعميم المعرفة العلمية والتكنولوجية وإشاعتها، وإيجاد مجتمع المعرفة الذي يستطيع تحقيق التنمية البشرية الشاملة.

الثالثة: إنّ التعريب الحالي للأطفال حتّى نهاية الدراسة الثانوية، يصطدم بعدم استكمال تعريب الإدارة، كما هو الحال في بعض بلدان المغرب العربي، فكثيرًا ما يتلقّى المواطنون رسائل من بعض مرافق الدولة بلغة أجنبية لا يفقهونها، وفي ذلك هدر للأموال العمومية وعرقلة للتنمية البشرية.

التعريب للأطفال

منذ بداية القرن الماضي حتى الآن

تمهيد :

تفضّل المجلس العربيّ للطفولة والتنمية، مشكوراً، بدعوتي للمشاركة في مؤتمره الدوليّ الثاني حول " لغة الطفل العربيّ في عصر العولمة " . وطلب إليّ أن أتناول بالدرس موضوعَ " التعريب للأطفال منذ بداية القرن الماضي حتّى الآن " . وهو موضوع يتسم بأهمّيّة بالغة لصلته المباشرة بإيجاد مجتمع المعرفة في بلادنا العربية وتحقيق التنمية البشريّة الشاملة التي ننشدها . بيّدَ أن التعريب للأطفال في المدارس ذو صلة عضويّة بالتعريب للكبار في الجامعات والمعاهد العليا، كما أنّه لا يمكن فصله عن التعريب في الإدارة وبقية مجالات الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة .

وسأعمل جاهداً على البحث في حدود الموضوع المطلوب، فأبيّن أولاً أنّ للتعريب دلالات متعدّدة وأنّ الدلالة المقصودة هنا هي تعريب التعليم بوجه عامّ وتعريب مدارس التعليم الابتدائيّ والثانويّ التي يؤمها الأطفال بوجه خاص . وأتطرق إلى الأسباب التي دعت البلاد العربيّة إلى استخدام اللغات الأجنبية في تعليم الأطفال، وإلى الاعتبارات الثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة التي تفرض علينا تعميم التعريب . ثم أعرض لوضعيّة التعريب في البلاد العربيّة والمشكلات التي تواجهه . مع العلم إنّ اتحاد اللغة العربيّة لغةً للتعليم لا يتعارض البتة مع تعليم اللغات الوطنية الأخرى والأجنَبية ، حتى في سنّ مبكرة .

الدلالات المختلفة للفظ (التعريب):

يتّفق المناطقة وعلماء الدلالة على عدم وجود رابطة حتميّة أو ماديّة أزليّة بين الدالّ والمدلول، أو بين اللفظ ومعناه، وإنّما يكتسب اللفظ معناه من تواضع جماعة الناطقين عليه واستعماله . وقد يغيّر اللفظُ الواحد معناه أو يكتسب عدّة معانٍ إضافيّة بمرور الزمن من جراء الاستعمال . ويستطيع الباحث أن يستخلص معنى اللفظ أو معانيه مِن استقراء السياقات الحيّة التي يرد فيها، أي من دراسة النصوص المكتوبة أو المنطوقة التي تستعمل ذلك اللفظ .

وبعد استقراء الاستعمال اللغويّ الحديث للفظ (التعريب)، وجدنا أنّ لهذه الكلمة أربع دلالات رئيسة، نجملها فيما يلي، مرتّبةً من الخاصّ إلى العامّ :

أولاً: التعريب - اقتراض العربية لكلمة أجنبيّة:

التعريب هو نقل الكلمة الأجنبيّة ومعناها إلى اللغة العربيّة كما هي دون تغيير فيها؛ أو مع إجراء تغيير وتعديل عليها لينسجم نطقُها مع النظامَين: الصوتيّ والصرفيّ للغة العربيّة، ولتتّفق مع الذوق العام للسامعين، ولتيسير الاشتقاق منها. وعرّفه الجوهريّ في معجمه " الصحاح " بقوله: " وتعريب الاسم الأعجميّ أن تتفوه به العرب على مناهجها. "

وعندما يُنقَل اللفظ الأجنبيّ إلى اللغة العربيّة كما هو، يُسمى " دخيلاً " . وعندما يُنقل مع تغيير أو تحوير يُسمى " مُعرّبًا " . ومن أمثلة الدخيل لفظا (أُكسجين) و (نتروجين)، ومن أمثلة المعرّب لفظا (الجصُّ) و (تليفون).

ويُطلق على العمليّة برمّتها " الاقتراض اللغوي " أو " الاستعارة اللغوية " ؛ وهي عملية تمارسها جميع اللغات الحيّة باستمرار، إذ تقترض اللغة ألفاظًا معيّنة، أو حتّى صيغًا صرفيّة وتراكيب نحويّة ، للتعبير عن مفاهيم جديدة لم يعهدها الناطقون باللغة المتلقّية من قبل.

والتعريب بهذا المعنى عمليّة لسانيّة يستخدمها الاصطلاحيون في إثراء اللغة العربية بمفردات علميّة وتقنيّة وحضاريّة جديدة.

ثانيًا: التعريب - ترجمة نصّ كامل إلى العربيّة:

والتعريب هو، كذلك، نقل معنى نصٍّ من لغة أجنبيّة إلى اللغة العربيّة؛ وقد يتألف النصّ من فقرة أو صفحة واحدة أو كتاب كامل. والتعريب، بهذا المعنى، مرادف للفظ (الترجمة). وقد نجد على غلاف بعض الكتب المُترجَمة إلى العربيّة: عنوان الكتاب ، تأليف: فلان (اسم المؤلِّف الأجنبيّ)، وتعريب: فلان (اسم المُترجم إلى العربيّة). وقد يعترض بعض المُتزمّتين من اللغويّين على هذا الاستعمال ويقولون إنّ هذا خطأ وإنّ الصواب هو (ترجمة) وليس (تعريب). ولكن واقع الاستعمال اللغويّ خلاف ذلك؛ فقد استخدم عدد من المؤلّفين العرب لفظ (تعريب) بهذا المعنى، ويفهم القارئ العربيّ المثقَّف هذا المعنى من السياق الذي يرد فيه اللفظ. ونحن نعلم أنّ اللسانيّات الحديثة تميل إلى جعل مهمّةَ اللغويّ والمعجميّ تنصبّ علَى وصف الاستعمال اللغويّ لا على تصويبه أو تقريره.

ثالثًا: التعريب - استخدام قطر كامل اللغة العربيّة:

التعريب هو اتخاذ قطر بأكمله اللغةَ العربيّة لغةً حضاريّة له، أي تُصبح لغة التخاطب والكتابة السائدة فيه. وقد استُخدم التعريب بهذا المعنى في صدر الإسلام إبّان الفتوحات الإسلاميّة وبعدها، حينما قام العربَ بفتح العراق والشام وغيرهما وتعريبهما خلال القرون الثلاثة الأولى.

والتعريب بهذا المعنى عملية تمّت نتيجةً لتظافر عوامل ثقافيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة تجلّت في توسيع الحدود الجغرافيّة والبشريّة للعرب المُستعربة الذين حملوا الثقافة العربيّة الإسلاميّة معهم واستوطنوا الأمصار التي كان يقطنها العرب العاربة ونشروا الإسلام فيهم.

رابعًا: التعريب - استعمال العربيّة لغة للإدارة والتعليم:

والتعريب، كذلك، هو استخدام اللغة العربيّة لغةً للإدارة أو التدريس أو لكليهما. وقد استُخدم لفظ التعريب بهذا المعنى أوّل مرّة زمن الخليفة الأمويّ عبد الملك بن مروان حين أمر بتعريبَ الدواوين في الدولة الإسلاميّة الفتيّة. وكانت تلك الدواوين تُدوَّن بالفارسيّة في العراق وبالبيزنطيّة في الشام، فحلّت العربيّة محل اللغتَين المذكورتَين في الإدارة.

واستُخدم لفظ (التعريب) بهذا المعنى في القرن الميلاديّ العشرين بعد أن استقلّت الأقطار العربيّة وتاقتَ إلى استخدام لغتها الوطنيّة بدلاً من لغات الاستعمار القديم. وكانت الدول الأوروبيّة، خاصّة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا قد استعمرت الأقطار العربيّة أو وضعتها تحت الحماية أو الوصاية، وفرضت لغاتها في التعليم والإدارة في تلك الأقطار العربيّة المغلوبة على أمرها.

وهكذا أصبح تعريب الإدارة والتعليم بعد الاستقلال اختياراً سياسيًّا وحضاريًّا. والتعريب بهذا المعنى هو مدار حديثنا هنا.

أسباب استعمال اللغة الأجنبيّة في التعليم:

لم يكن هنالك داعٍ للتعريب، لولا أنّ الدول الأجنبية التي سيطرت على البلاد العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قد فرضت لغاتها على الإدارة والمدارس في البلاد العربية.

وعندما نالت الأقطار العربية استقلالها لم يكن التعريب تلقائيًّا وبسهولة. وظلّت قضية التعريب تشكّل وجهًا من وجوه الانفصام الواضح بين صنّاع القرار وبين المثقفين في وطننا العربيّ. فصنّاع القرار وأصحابه يعتقدون مخلصين أنّ شعوبهم لا تستطيع أن تمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا ما لم تَستعمل "لغة العلم" نفسها في التعليم. والمقصود بـ "لغة العلم" إحَدى اللغات الغربيّة التي قطع الَناطقون بهَا شوطًا بعيدًا في التقدم العلميّ والتكنولوجيّ، كاللغة الإنجليزيّة أو اللغة الفرنسيّة [1]. أمّا المثقّفون والمختصّون واللغويّون والجامعيّون فيرون أنّ تحسين نوعيّة التعليم، ليقود عمليّة التنمية، يستوجب استخدام اللغة الوطنيّة في جميع مراحل التعليم وفي جميع مستوياته وتخصّصاته.

وعندما اضطر المسئولون العرب إلى تعريب المواد الإنسانيّة في المدارس مثل التاريخ

والجغرافية، فإنّهم ظلّوا ينافحون عن استعمال اللغة الأجنبيّة في تعليم العلوم والتقنيّات؛ ويسوقون عدة مسوِّغات لذلك، أهمّها ما يأتي:

أولاً: عدمُ استيعاب اللغة العربيّة للعلوم والتقنيّات، فهي لا تتوفّر على المصطلحات العلميّة والتقنيّة الكافية للتعبير عن المفاهيم المُستجدَّة التي يحتاج إليها التعليم.

ثانيًا: قلّة المراجع من الكتب والوثائق العلميّة باللغة العربيّة بسبب ضعف حركة الترجمة العلميّة والتقنيّة إلى اللغة العربيّة.

ثالثًا: إنّ المصطلحات العلميّة والتقنيّة المتوافِّرة باللغة العربيّة ليست موحَّدة على صعيد الوطن العربيَ، فهي تختلف من قطر إلى آخر بل من جامعة إلى أخرى في القطر الواحد.

رابعًا: إنّ المصطلحات التي تمّ توحيدها في مؤتمرات التعريب العربيّة ونشَرها مكتب تنسيق التعريب لم يتمّ توزيعها بشكل كاف ولم تصل مَن يحتاجها. وهي، بعد ذلك كلّه، مجرّد مولَّدات بدون تعريفات ولم يُكتَب لَها الانتشار والاستعمال ولم تبلغ درجة المصطلحات.

خامسًا: إنّ استعمال اللغة الأجنبيّة في الجامعات ييسِّر لطلابنا النابغين متابعة دراساتهم العليا في البلاد المتقدِّمة.

سادسًا: إنّ معظم أساتذة التعليم العاليّ تلقّوا علومهم في جامعات أجنبيّة وبلغة أجنبيّة، ولذلك يصعب عليهم أن يحاضروا باللغة العربيّة وأن يصوغوا الترجمة العربيّة الصحيحة لما تعلَّموه.

سابعًا: إنّ التطوُّر السريع في العلوم والتقنيّات يولّد كمًّا هائلاً من المصطلحات العلميّة والتقنيّة يقدّرها بعضهم بخمسين مصطلحًا جديدًا كلّ يوم، بحيث لا يمكن مواكبة تعريب هذه المصطلحات، خاصّة وإنّ عمل المجامع العربيّة في تعريب هذه المصطلحات يتسم بالبطء والعسر.

ثامنًا: إنّ اللغة العربيّة لا تتوفّر على معاجم علميّة متخصّصة تعرّف المصطلحات العلميّة والتقنيّة الحديثة وتحدِّد مفاهيمها. وأمّا المعاجم العامّة فهي مجرّد نقل لمداخل من المعاجم القديمة، فهي لا تواكب تطوّر اللغة في مفرداتها ومدلولاتها وتراكيبها، ولا تشتمل على ما يستجدّ من ألفاظ حضاريّة.

تاسعًا: عدم امتلاك الطالب الجامعيّ اللغة العربيّة الفصيحة، خاصة في التعبير الشفويّ والكتابيّ، وذلك لأنّ قواعد النحو العربيّ مثقلة بالظواهر الشكليّة والعلل المنطقيّة الصوريّة الزائفة، ولأنّ الخطّ العربيّ يخلو، عادة، من الشَّكل مما يجعله بعيدًا عن الأمانة في تمثيل اللغة المنطوقة، كما أنّه ما يزال جامدًا عند أنماط معيَّنة في كتابة بعض الكلمات.

عاشراً: إن ما يقرب من ٨٠٪ من المعلومات المتوافِّرة في شبكة المعلومات الدوليّة هي باللغة الإنجليزيّة. فإذا أردنا لأبنائنا الاستفادة من تقنيات الاتّصال الحديثة والاندماج في عصر العولمة، لابدّ لنا من استخدام الإنجليزيّة، لغة عصر العولمة، في تدريس العلوم والتقنيّات ليتمكّنوا منها.

دواعي استعمال اللغة العربيّة في التعليم:

ويتساءل المرء عن الدواعي التي تجعل أغلبية اللسانيّين والجامعيّين والمختصّين والمثقفين يصرّون على ضرورة استعمال اللغة العربيّة في جميع مراحل التعليم ومختلف مستوياته ومتنوّع تخصّصاته. وعندما ندقّق النظر في دراساتهم، نقف على عدة اعتبارات تدعو إلى ذلك، أهمّها ما يلي:

أولاً: الاعتبارات القوميّة:

اللغة عنوان الشخصيّة القوميّة المتفرّدة لكلّ أمّة من الأمم، وهي مقوِّم رئيس من مقوِّمات وجود الأمّة ووحدتها وبقائها. فباللغة يُدوَّن نتاج عقول أبنائها، وبواسطتها ينتقل التراث من جيل إلى جيل، وبألفاظها وتراكيبها ودلالاتها يتمّ التفكير والتعبير والتواصل.

وتقوم اللغة القوميّة بوظيفة أداة الاتّصال التي تربط بين أبناء الأمّة في حاضرها، كما تربط الأجيال السابقة واللاحقة، لأنّ استخدام لغة مشتركة يؤدي إلى وحدة الشعور والفكر والثقافة بين المجموعات البشريّة الناطقة بها. وليس من المعقول أن تقوم لغة أجنبيّة بهذا الدور، لأنّها ستكون مقصورة على نخبة من أبناء الأمة، فليس باستطاعة جميع المواطنين على اختلاف مستوياتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والفكريّة إتقان تلك اللغة الأجنبيّة واستخدامها بطلاقة كأداة اتّصال وتفاهم في جميع الأغراض الحياتيّة.

واللغة العربيّة هي أساس وحدة الوطن العربيّ. ولا شكّ في أنّ التفريط بها أو التقصير في تنميتها ونشرها سيُلحق ضرراً بالغًا في وحدة أمّتنا الروحيّة وتطلعاتها المستقبليّة. وإذا كانت النُّخب العلميّة في البلَاد العربيّة تتثقّف وتتعلّم بلغات أجنبية مختلفة، فإنّ ذلك سيؤدي إلى تكوين جماعات ذات ثقافات متباينة، كالمثقّفين بالإنجليزية في المشرق العربي والمثقّفين بالفرنسية في المغرب العربي، وهم مختلفون في مصادر ثقافتهم وعلومهم، ومختلفون في طرائق تفكيرهم وسلوكهم. وهذه الظاهرة المُستفحلة تزيد من الانقطاع الثقافيّ بين أطراف الأمّة العربيّة وتجعل من الصعب عليها الاستفادة من نتَائج البحوث المنشورة، وتحُول دون التعاون بين جامعاتنا في البحث العلميّ وتبادل الأساتذة والباحثين وانتقال الطلاب.

ثانيًا: الاعتبارات السياسيّة:

من ناحية سياسيّة، لا يُعدّ استقلال البلاد استقلالاً ناجزًا ما لم تستكمل استقلالها الثقافيّ. فلا يكفي البلادَ أن ترفع عَلَمها وتُنشئ مؤسّساتها الإداريّة والتربويّة الخاصّة بها دون أن تستعمل لغتها القوميّة في تسيير تلك المؤسسات. واللغة العربيّة مقوِّم أساس من مقومات وجود أمّتنا، وتهمش اللغة الوطنية أو إضعافها هو إضعاف لكيان الأمّة ووجودها.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت العلوم الأساسيّة والعلوم التطبيقيّة تُدرَّس باللغة الأجنبيّة التي لا يجيدها إلا نسبة محدودة من الطلاب الذين درسوا في المدارس الأجنبيّة الخاصّة، فإنّ العلم يبقى مقصورًا على النُّخبة. وفي ذاك نوع من التمييز الاجتماعيّ لا يتماشى مع روح العدل والمساواة والديمقراطيّة التي نتوخّاها؛ إنّه تمييز لغويّ بين المواطنين ينتج عنه احتكار المعرفة العلميّة من قبَل قلّة ضئيلة من المواطنين، على حين أن التنمية البشريّة تتطلّب انتشار المعارف على نطاق واسع.

ثالثًا: الاعتبارات اللغويّة:

اللغة كائن حيّ يخضع لـ "قانون الاستعمال والإهمال" المشهور في علوم الأحياء والذي يفيد أنّ "كلّ عضو يُستعمَل ينمو ويكبر، وكلّ عضو يُهمَل يضمر ويصغر." فإذا استعملنا اللغة العربيّة في تدريس الإنسانيّات والاجتماعيّات فقط ولم نستعملها في تدريس العلوم والتقنيّات، فإنّ مفرداتها وألفاظها الحضاريّة ومصطلحاتها وتراكيبها ستنمو في الميدان الأوّل وتتجمد وتنحسر في الميدان الثاني، بحيث تغدو، بعد فترة، لغة عرجاء شوهاء كبطة لها رِجل صحيحة وأخرى مشلولة.

وتقع على جيلنا هذا مسئوليّة الحفاظ على عالميّة اللغة العربيّة، التي أثبتت، في جميع مراحل عمرها الطويل، قدرتها على استيعاب التطورات الحضاريّة الإنسانيّة العالميّة، وهي قادرة اليوم على الاستجابة إلى متطلبات العِلم الحديث إذا ما استخدمناها في التعامل مع هذا العِلم تدريسًا وبحثًا وتأليفًا.

إنّ تدريس العلوم والتكنولوجيا في جامعاتنا ومعاهدنا باللغة العربيّة، وتدوين نتائج الأبحاث والتجارب العلميّة بها كذلك، سيؤدّيان حتمًا إلى ثرائها بمصطلحات علميّة وتقنيّة بصورة مستمرّة وبتراكيب نحويّة مناسبة للأسلوب العلميّ.

رابعًا: الاعتبارات النفسيّة:

ومن الناحية النفسيّة، أشار علماء النفس إلى أنّ تلقين الطفل العلومَ والمعارفَ بلغة أجنبيّة يخلق فيه عقدة النقص والشعور بالانحطاط، لإحساسه بأنّ اللغة التي يتحدّث بها أهله ويتخاطب بها مجتمعه وامتلك ناصيتها ليست مؤهَّلة لتوصيل المعارف والعلوم، وبالتالي فإنّ ثقافته التي

تشكّل اللغة أساسها، ليست على قدم المساواة مع الثقافة الأجنبيّة التي تُستعمَل لغتها في التدريس. وهكذا ينتابه شعور باطنيّ خفيّ بأنّه أقلّ قيمة من الأجنبيّ الذي يتحدّث تلك اللغة، وهذه عقدة النقص التي يعاني منها ـ مع الأسف ـ كثير من العرب لا شعوريًّا.

إنّ أوّل درس تلقّنه معاهدنا لطلابها الذين يتخصّصون في العلوم الأساسيّة والتطبيقيّة هو أنّ لغتهم الوطنيّة ليست لغة علم وليست وسيلة مناسبة للبحث العلميّ. وينتج عن ذلك حتمًا جفاءٌ بينهم وبين تراثهم، وعقدةَ نفسيّة تلازمهم طوال حياتهم. وقد وصف بعضهم هذه العقدة النفسيّة بعقدة احتقار الذات، ووصفها بعضهم الآخر بعقدة النقص، وسماها بعضهم بـ " عقدة الخواجة " التي تؤدّي بالفرد إلى الشعور بأن أصحاب اللغة الأجنبيّة هم أفضل منّا ومن أهلنا في كلّ شيء.

خامسًا: الاعتبارات التربوية والعلمية:

يتّفق الباحثون على أنّ تأصيل العلوم وإشاعتها بين أفراد شعب من الشعوب لا يتمّان إلا بلغة ذلك الشعب. أمّا إذا كانت المعلومات العلميّة متوافِّرة بلغة أجنبيّة فقط، فإنّ نخبة محدودة من الشعب تتمكّن من الاطلاع عليها ويبقى الشعب مستهلكًا للمنتجات العلميّة والتكنولوجيّة دون أن يتمكن من توطينها وتأصيلها وإنتاجها.

إنّ تأصيل اللغة العلميّة وإشاعتها لا يمكن أن يتمّ إذا اقتصر تعليم العلوم باللغة الوطنيّة على مرحلة تعليميّة محدودة، وإنّما ينبغي أن يعمّ جميع مراحل التعليم من أوّلها إلى آخرها. وقد ثبت بالخبرة والتجربة أنّ الطلبة الذين يتلقّون المادة العلميّة بلغتهم الوطنيّة يستوعبونها بصورة أعمق مما لو تلقّوها بلغة أجنبيّة، ويتذكرونها لمدة أطول. وفي أواسط الستينيات من القرن العشرين، قامت الجامعة الأمريكيّة في بيروت، وهي جامعة تستخدم اللغة الإنجليزيّة لغةً للتعليم فيها، بتجربة حول هذه الفرضيّة، فكوّنت مجموعتَين من طلابها العرب، إحداهما تلقّت دروسًا في علم من العلوم باللغة الإنجليزيّة والأخرى باللغة العربيّة، ثم أعطيت المجموعتان اختبارًا في تلك المادة، فوُجد أنّ المجموعة الأولى استوعبت حوالي ٦٠ بالمائة من المادة المدروسة على حين أنّ المجموعة الثانية استوعبت حوالي ٧٦ بالمائة من المادة نفسها. وأعيدت التجربة بالقراءة فطُلبت من المجموعتين قراءة نصوص مكتوبة واختُبرت المجموعتان لمعرفة استيعاب المقروء، فكانت النتائج مقاربة لنتائج التجربة الأولى. وقد أجريتَ تجارب مماثلة في الجامعات السعودية والسودانية أعطت نتائج مماثلة.

سادسًا: الاعتبارات الاقتصادية والتنموية:

ومن ناحية اقتصاديّة، تتوقف خطط التنمية الاقتصاديّة على تفهُّم جميع قطاعات الشعب لها وتعاونهم في تنفيذها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المؤسسات التعليميّة، والإعلاميّة كالصحافة والإذاعة والتلفزة. وهذا يتطلّب أساسًا محو الأمّيّة، أي تعليم جميع أبناء الشعب القراءة

والكتابة، وهي عملية تتطلّب جهوداً مركّزة. ومعروف أنّ محو الأمّيّة الشامل لا يتم باستخدام لغة أجنبيّة وإنما باستعمال اللغة الوطنيّة التي يتواصل بها الناس في حياتهم اليومية، وتشكّل جزءاً من ثقافتهم، فيسهل عليهم تعلّمها.

إنّ تعليم العلوم والتقنيّات بلغة أجنبيّة يؤدّي حتماً إلى انغلاق المؤسّسة التعليميّة على نفسها وعدم انفتاحها على محيطها الاجتماعيّ والاقتصاديّ، وإلغاء دورها القياديّ في عمليّة التنمية البشريّة الشاملة، وتقليص القيمة العمليّة للبحوث العلميّة التي تجريها. والسبب في ذلك واضح وبسيط وهو أنّ أغلبية أبناء الشعب لا تجيد اللغة الأجنبيّة، فإتقان لغة أجنبيّة يحتاج إلى استعداد خاصّ وسنوات طويلة من التعلّم والتدريب، وهو ما لا يتوافّر للأغلبيّة الساحقة من الشعب التي لا تواصل تعليمها حتّى آخر الشوط.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الجامعيّ الذي تلقّى تعليمه باللغة الأجنبيّة يكون تأثيره في محيطه محدوداً، وتفاعله مع العاملين معه قاصراً. فالطبيب لا يستطيع أن ينقل معلوماته الطبّيّة إلى العاملين معه من ممرضين ومساعدين وعمال، ولا يستطيع أن يتواصل مع مرضاه ويشرح لهم أسباب مرضهم وأعراضه وعلاجه ووسائل الوقاية منه ، ولا يستطيع أن يكتب لهم تقريراً يفهمونه عن حالتهم الصحّيّة ومرضهم ، ولا يتمكن من كسب ثقتهم لأنّه لا يستطيع التواصل معهم بسهولة. والمهندس هو الآخر لا يستطيع رفع كفاءة العاملين معه من تقنيّين وفنيّين وعمال مهرة بسبب الحاجز اللغويّ. وكذلك المهندس الزراعيّ الذي لا يتمكن من التواصل بفاعلية مع المرشدين الزراعيّين والفلاحين وموظفي الخدمة الاجتماعيّة، وهكذا.

إنّ أوروبا الموحَّدة لا تملك لغة مشتركة واحدة، ولهذا فهي تنفق أموالاً كثيرة جداً على الترجمة بين لغاتها. أما العرب فهم يملكون لغة عالمية واحدة، ومع ذلك فهم لا يستثمرون هذه الميزة حتّى في القطر الواحد، إذ نجد، مثلاً، أنّ بعض الأقطار العربيّة ما تزال تستخدم لغتين في إداراتها ومرافقها الاقتصاديّة؛ ممّا يؤدّي إلى عرقلة العمل وإضاعة الكثير من الوقت والجهد والمال.

سابعًا: الاعتبارات الثقافية:

ليست اللغة مجرّد أداة تعبير عن الثقافة، وإنّما هي كذلك الوعاء الذي تنصبّ فيه تلك الثقافة وتتأثّر بأبعاده وتكوينه. ولا تستطيع الأمّة أن تكوّن لها شخصيّة مستقلّة وكيانًا متميّزًا عن غيرها من الأمم ما لم تكُن لها ثقافة متميّزة تطبعها بطابعها.

إنّ استعمال اللغة الأجنبيّة في التعليم يؤدّي إلى ضَعف الترجمة إلى اللغة العربيّة لانتفاء حاجة الأساتذة والطلاب والباحثين إلى الكتب المُترجَمة ماداموا يستخدمون المراجع الأجنبيّة في لغاتها الأصلية. وتدلنا إحصائيّة أجريت في المملكة المغربيّة على الكتب المُترجَمة، أن ٥ ,٩٧٪ منها كانت

في الآداب والنقد الأدبيّ والحضارة العربيّة الإسلاميّة، لأنّ الكتب العلميّة المُترجَمة لا سوق لها ولا طلب عليها. وهكذا يُحرَم الجمهور الذي لا يُتقِن اللغة الأجنبيّة من المعرفة العلميّة التي كان يمكن أن تصل إليه عن طريق الترجمة.

تصوروا لو أنّ الخليفة المأمون قرّر تدريس كتب الفلسفة اليونانيّة وعلوم الهند وآداب الفرس بلغاتها الأصليّة بدلاً من ترجمتها إلى العربيّة، فهل كانت تلك المعارف ستنتشر وتتناسل، وهل كان سينبغ في البلاد الإسلاميّة فلاسفة كابن سينا وابن رشد، وعلماء كابن الهيثم والبيروني، وأطباء كالزهراوي وابن الجزّار؟

ومن ناحية أخرى، فإنّ الجامعيّ الذي يتلقّى تعليمه العاليّ باللغة الأجنبيّة تنقطع عادةً صلته بتراث أمّته وآدابها. وهكذا تغدو ثقافته أجنبيّة بالرغم عنه.

ومن ناحية حضاريّة، نعلم أنّ العرب حمَلَة مشعل حضارة عالميّة هي الحضارة الإسلاميّة. والدين الإسلاميّ يتخذ من اللغة العربيّة لغة أساسية له، يُدوَّن بها القرآن الكريم، وتُتلى بها الصلوات، وتُؤدى بها مناسك الحجّ، وتُتدارس بها الشريعة وفقهها. وأصبح تعلّم اللغة العربيّة من أوّل واجبات المسلم الذي يرغب في التفقّه في الدين. وهكذا انتشرت العربيّة في جميع بقاع العالم، وهوتها نفوس أزيد من بليون ونصف بليون مسلم في أرجاء المعمورة. وكون العربيّة لغة الإسلام هو تشريف وتكليف للعرب في الوقت ذاته. فقد أضحى من واجبهم تعليم العربيّة لغير الناطقين بها ونشرها في كلّ مكان. وكيف يستطيع العرب نشر العربيّة بين غيرهم إذا أهملوها في ديارهم واستخدموا لغة أجنبيّة في مدارسهم ومعاهدهم[٢]؟

اللغة العربية قادرة على الوفاء بمتطلبات عصر العولمة:

وبعد أن يسوق هؤلاء المثقفون دواعي استعمال العربيّة في التعليم والإدارة وجميع مجالات الحياة، يدلفون إلى إثبات قدرة اللغة العربيّة على الوفاء بمتطلبات عصر العولمة، عصر تكنولوجيا المعلومات والاتّصال فيدلون بآراء، أهمها:

١) توفُّر العربية على نظام اشتقاقيّ غنيّ يُتيح لها توليد ملايين الكلمات الجديدة. فقد أحصى سيبويه ١٣٠٠ وزن وأحصى ابن القطاع ١٢٠٠ وزن. واتّضح منذ عهد الخليل ابن أحمد (ت نحو ١٧٠ هـ/ ٧٨٦م) الذي ابتكر نظام التقليبات لاستغراق جميع المفردات المُستعمَلة والمُهمَلة والمُمكنة الوجود، أنّ عدد الكلمات التي يمكن أن تتألّف من حروف الهجاء العربيّة يتجاوز مليونَيْ كلمة. وتقدِّر إحصائيّة تقريبيّة قام بها أحد الباحثين عدد الكلمات العربيّة المُمكنة الوجود بأكثر من ٦,٥ مليون كلمة. وإذا ما علمنا أن معظم المصطلحات هي من نَوعَ المركّب اللفظيّ البسيط أو المعقَّد الذي يتألف من كلمتين أو

أكثر، تأكّد لنا أنّ اللغة العربيّة تستطيع أن توفّر لنا عند الحاجة جميع ما نحتاجه من المصطلحات[٣].

٢) وحتّى إذا استخدم الأستاذُ المصطلحَ العلميّ بلفظه الأجنبيّ، فإنّ هذا لا يمنعه من استخدام العربيّة في تعريف المفهوم الذي يعبِّر عنه ذلك المصطلح، وضرب الأمثلة بالعربيّة على تطبيقاته، وإجراء المناقشة بالعربيّة مع طلابه. فالمصطلح لا يشكّل إلا نسبة ضئيلة من المادة العلميّة، فنسبة المصطلحات العلميّة في أيّ كتاب طبيّ، مثلاً، لا تمثّل أكثر من ٢٪ فقط من النص[٤]. إنّ المصطلح لفظ يدلّ على مفهوم محدَّد، أمّا اللغة فهي بنية لسانيّة فكريّة نفسيّة اجتماعيّة. وتعريب التعليم ضرورة وشرط لتعريب المصطلحات، لأنّ الاستعمال الفعليّ للمصطلح في السياقات اللغويّة المختلفة هو الذي يرسّخه ويوضّح دلالته ويثبّتها. ولهذا، فإنّ تعريب التعليم ينبغي أن يسبق تعريب المصطلحات. إضافة إلى أنّ المصطلحات الجديدة تتوالد وتتناسل يوميًّا. فإذا انتظرنا تعريبها أولاً قبل أن نعرّب التعليم، فإنّنا سننتظر إلى ما لا نهاية.

٣) إنّ المراجع العلميّة لن تتوافّر في اللغة العربيّة ما دام تعلّم العلوم يتمّ باللغة الأجنبيّة، لانتفاء الحاجة إلى العربيّة. فلكي تنشط حركة ترجمة المراجع العلميّة والتقنيّة إلى اللغة العربيّة يتوجّب علينا أولاً تعريب التعليم العاليّ والتقنيّ. ولكي تتوافّر المراجع العلميّة العربيّة الأصليّة لا بد من تعريب البحث العلميّ.

٤) إنّ المصطلحات العلميّة العربيّة التي وفّرتها المجامع اللغويّة ومكتب تنسيق التعريب بالرباط كافية لتغطية المواد العلمية في التعليم العاليّ. كما يمكن الاطلاع عليها عن طريق موقع المكتب على شبكة المعلومات الدولية: www.arabization.org.ma

٥) إنّ التعريب لا يلغي تعليم اللغات الأجنبيّة واستخدامها في الاطّلاع على المراجع الأجنبيّة أو في مواصلة الدراسة في الخارج. إضافة إلى أنّ الطلاب النابغين الذين يُبتعَثون لمواصلة دراساتهم العليا في الخارج يمكنهم تعلّم اللغة الأجنبيّة في البلاد المناسبة لدراساتهم العليا حتّى وإن لم يدرسوا لغتها من قبل، على حين أنّ وقف التعليم العالي على لغة أجنبيّة معيّنة، كالفرنسيّة مثلاً، سيؤدي إلى حصر متابعة الدراسة العليا في الدول الناطقة بالفرنسيّة وليس في أمريكيا أو بريطانيا أو روسيا أو ألمانيا، مثلاً.

٦) ينبغي أن تُنظَّم للأساتذة الذين تلقّوا تعليمهم العالي في الخارج دورات تدريبيّة على استعمال اللغة العربيّة في تدريس موادهم في بلادهم العربيّة.

٧) تتوفّر المكتبة العربيّة اليوم على عدد متنامٍ من المعاجم العلميّة والتقنيّة. واعتماد التعريب في التعليم يُزيد الطلب على هذا النوع من المعاجم، فيُقبل المختصون على تأليفها ونشرها.

٨) إنّ فقر الشبكة الدوليّة للمعلومات (الإنترنت) بالمادة العربيّة صحيح تمامًا؛ ويتطلّب منا تلافي ذلك تشجيعَ علمائنا على فتح مواقع عربيّة على هذه الشبكة تضمّ مساهماتهم العلميّة، كما يتعيّن على الجامعات العربيّة التوسّع في إنشاء مواقع معرّبة لها، وتوفير البرامج الدراسيّة المعرّبة على الشبكة التي يستطيع الاستفادة منها كلّ مَن له القدرة على التعلّم ولم تُتَح له ظروفه الالتحاق بالجامعة، بطريقة التعلّم الإلكترونيّ. فالشبكة الدوليّة للمعلومات توفّر الوسيلة اللازمة للتوسّع في التعليم العاليّ والانتقال به من تعليم الخاصّة إلى تعليم العامّة.

حالة التعريب في الوطن العربيّ حاليًا:

لقد رزحت معظم البلاد العربيّة لقرون طويلة تحت الحكم العثمانيّ الذي تبنّى في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلاديَّين سياسة التتريك ، ففرض اللغة التركيّة على المدارس الرسميّة والأهليّة على السواء، ودُرّست جميع الدروس بما فيها التربية الإسلاميّة باللغة التركيّة. وبعد سقوط الحكم العثمانيّ بعد الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤ــ١٩١٨م)، تقاسمت الدولُ الاستعماريّة الأوروبيّة، بريطانية وفرنسة وإيطالية، البلادَ العربية في المشرق، وفرضت لغاتها عليها في الإدارة والتعليم. ولكنّ الوعي الوطنيّ المتنامي في هذه البلاد أدّى إلى مكافحة الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطنيّ والعودة إلى اللغة العربيّة.

ولكنّ هذه العودة إلى اللغة العربيّة في الإدارة والتعليم تفاوتت من بلد عربيّ إلى آخر تاريخًا وكمًّا وكيفًا. وبصورة عامّة، يمكن القول بأنّ أقطار المشرق العربيّ سبقت أقطار المغرب العربيّ إلى التعريب، وذلك لأسباب عديدة أهمّها أنّ الأقطار العربيّة في المشرق حازت على استقلالها في النصف الأول من القرن العشرين، على حين نالت الأقطار العربيّة في المغرب العربيّ استقلالها في النصف الثاني منه.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الاستعمار الفرنسيّ كان استعمارًا استيطانيًّا في أقطار المغرب العربيّ، فنظر إلى تلك الأقطار كما لو كانت جزءًا من فرنسا، وحاول طمس هويتها الثقافيّة العربيّة وإحلال الثقافة الفرنسيّة محلّها بشتى الطرق ومختلف الوسائل، فحارب العربيّة وبذل جهودًا جبّارة في سبيل نشر الفرنسيّة وترسيخها في تلك البقاع.

ومن ناحية ثالثة، كانت أقطار المشرق أسبق إلى النهضة التربويّة الحديثة. فتوافرت لها أطر وطنيّة أكثر مما توافرت لأقطار المغرب العربيّ. فقد بدأت البعثات المصريّة والسوريّة تتوجّه إلى أوروبا للدراسة منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتبع ذلك فتح المدارس والكلّيّات على نطاق واسع.

وتُعدُّ سوريا أوّل قطر عربي عمّم العربيّة في جميع مراحل الدراسة، وعرّب الإدارة والجيش منذ سنة ١٩١٩م، وأخذت كلّيّتا الحقوق والطبّ بدمشق تقدّمان دروسهما باللغة العربيّة. ومنذ ذلك الحين وجامعة دمشق تستخدم العربيّة لغة للتدريس فيها، وتبعتها بقية الجامعات السورية التي أنشئت بعدها.

وفي العراق، نجد أنّ التعليم العامّ (الابتدائيّ والثانويّ) معرّب، وكذلك جميع المواد الإنسانيّة في التعليم العاليّ. أما المواد العلميّة في التعليم العالي فكانت تُدرّس باللغة الإنجليزية. وفي السبعينيات من القرن العشرين، وضعت الحكومة العراقية خطة لتعريب جميع كلّيّات التعليم العاليّ. وقد قطعت الخطة أشواطًا لا بأس بها؛ ولكن كلّيّات الطبّ ظلّت تدرّس باللغة الإنجليزيّة بحجة عدم توافّر المصادر الكافية باللغة العربيّة.

وفي مصر، دخلت الإنجليزية مع الاستعمار البريطانيّ إلى المدارس والمعاهد وهكذا كانت الإنجليزية لغة التعليم في جميع مراحله في مصر لمدة عقدين من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٨م، ثم شُرِع بتعريب التعليم الابتدائيّ والثانويّ. إلا أنّ التعليم الجامعيّ، استمرّ في استخدام اللغة الإنجليزية مدّة طويلة حتّى جاءت ثورة يوليو المصريّة سنة ١٩٥٢م، فشجّعت تدريس المواد الإنسانيّة باللغة العربيّة. وما زال كثير من الموضوعات العلميّة كالطبّ والهندسة يُدرَّس باللغة الأجنبيّة.

وفي السودان، كانت اللغة الإنجليزية لغة الإدارة والتعليم حتّى نالت البلاد استقلالها عام ١٩٥٦، فاستبدلت العربيّة بالإنجليزية فيما عدا التعليم الجامعيّ الذي استمر في استخدام اللغة الأجنبية في تعليم العلوم والطبّ والهندسة والقانون. ثم شكّلت الحكومة السودانيّة لجنة عُليا للتعريب أناطت بها تعريب التعليم العاليّ بجميع فروعه. وفي العام الدراسيّ ١٩٩٠/ ١٩٩١م، بدأ التدريس باللغة العربيّة في كلّيّة العلوم بجامعة الخرطوم. وهذه الكلّيّة هي التي تُعدّ الطلاب للدخول بعد عام واحد في كلّيّات الطبّ والصيدلة وطبّ الأسنان والصحّة والعلَوم البيطريّة والزراعيّة. وفي العام الدراسيّ نفسه، بدأ استعمال اللغة العربيّة في كليّة العلوم الرياضيّة التي تعدّ الطلاب للدخول في كلّيّة الهندسة.

وفي الصومال، وهي عضو في جامعة الدول العربيّة، تُستعمَل اللغة الصوماليّة لغةً للتعليم في المرحلتين الابتدائيّة والثانويّة وتدرّس العربية لغةً ثانية، ما عدا المعهد العلمي التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تدرّس بالعربيّة. وتوجد جامعتان في العاصمة مقديشو إحداهما حكوميّة هي الجامعة الصوماليّة الوطنيّة، والدراسة فيها باللغة الإيطاليّة، وجامعة أهلية تُسمى جامعة مقديشو تستعمل اللغة العربيّة لغةً للتعليم.

وبصورة عامّة، يُمكن تلخيص وضع التعريب في أقطار المشرق العربيّ، ما عدا سورية، على الوجه التالي:

١) تُدرَّس جميع المواد الإنسانيّة والعلميّة في التعليم العامّ (أي في المدارس الابتدائيّة والثانويّة) باللغة العربيّة .
٢) تُدرَّس جميع المواد الإنسانيّة في التعليم العالي (الجامعات والمعاهد العليا) باللغة العربيّة .
٣) تُدرَّس المواد العلميّة في التعليم العاليّ خاصّة الطبّ والهندسة باللغة الإنجليزية .

ولكن تنبغي الإشارة إلى وجود جامعات أجنبيّة وجامعات وطنيّة في أقطار المشرق العربيّ تعتمد لغة أجنبيّة في التدريس . ففي مصر ، مثلاً، تستعمل الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة اللغة الإنجليزية ، وتستعمل جامعة سنغور في الإسكندريّة اللغة الفرنسيّة . وفي لبنان ، تستعمل الجامعة الأمريكيّة في بيروت اللغة الإنجليزية ، في حين تستعمل الجامعة اليسوعية اللغة الفرنسيّة . وفي المملكة العربيّة السعوديّة ، تستعمل جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران اللغة الإنجليزية . وفي دولة الإمارات العربية توجد في الشارقة جامعة أمريكيّة تستخدم اللغة الإنجليزية ، وتوجد في دبي جامعة أهليّة تُسمّى الجامعة التكنولوجيّة تستخدم اللغة الإنجليزية ، وهكذا دواليك .

أمّا أقطار المغرب العربيّ ، فقد شرعت بالتعريب فور حصولها على الاستقلال . ولكن التعريب أصيب بانتكاسات لأسباب متعدّدة . ويمكن تلخيص الوضع في ما يأتي :

١- في المغرب:

أ) جميع المواد الإنسانيّة والعلميّة تُدرّس باللغة العربيّة في مراحل التعليم العامّ (الابتدائيّ والثانويّ) .

ب) المواد الإنسانيّة تُدرّس باللغة العربيّة في التعليم العالي ، ما عدا القانون والاقتصاد في كليات الحقوق والعلوم الاقتصاديّة ، حيث توجد شعبتان ، إحداهما مُفرنسة والأخرى مُعرّبة .

ج) جميع المواد العلميّة تُدرّس باللغة الفرنسية في كلّيّات الطبّ والهندسة والعلوم وغيرها من معاهد التعليم العالي .

وتجدر الإشارة إلى أنّ جامعة مغربيّة هي "جامعة الأخَوين" في إيفران تدرّس باللغة الإنجليزية ، وأنّ عدداً من معاهد التعليم العالي الأهليّة في الرباط والدار البيضاء تدرِّس باللغة الإنجليزية كذلك ، مثل المعهد العالي للتربية بالرباط وهو بمثابة جامعة صغيرة .

٢- في تونس:

أ) تمّ تعريب جميع المواد الإنسانيّة والعلميّة في المرحلتَين الابتدائيّة والمتوسطة (السنوات التسع الأولى من السلّم التعليميّ) .

ب) المواد الإنسانيّة مُعرَّبة في التعليم الثانويّ والتعليم العالي .

ج) تُدرَّس المواد العلميّة في التعليم الثانويّ والتعليم العالي باللغة الفرنسيّة .

٣ ـ في الجزائر:

أ) التعليم الابتدائيّ والثانويّ معرّب .

ب) توجد شعب معرّبة وشعب مزدوجة (عربيّة ـ فرنسيّة) في التعليم العالي ، فيما عدا الطبّ الذي يُدرَّس بالفرنسيّة .

التعريب وتعليم اللغات الأجنبيّة:

التعريب لا يعني بتاتًا عدم تعلّم الأطفال اللغات الوطنيّة الأخرى أو اكتسابهم اللغات الأجنبيّة . ففي عصر العولمة والتكتلات الدوليّة كالاتحاد الأوروبيّ ، تفاقمت الحاجة لتعلُّم اللغات الأخرى ، وأخذت البحوث اللغوية النفسيّة الغربيّة تشير إلى أن تعلّم اللغة الأخرى يؤثِّر إيجابًا في تعلّم المواد المدرسيّة الأخرى ، ويحسِّن الأداء المدرسيّ العام للطفل ، ويُكسبه مهارات رفيعة لحلّ المشكلات ، ويمتِّن قدراته على تكوين المفاهيم ، ويعمّق مهاراته المعرفيّة ، ويقوّي قابلياته لمواجهة التحدّيات ، ويساعده على الانفتاح على الثقافات الأخرى ، وهذا بدوره يهيّؤه للعيش في عالم متغيّر ، ويُكسبه استعدادًا للتعاون مع الآخرين[٥] .

التعريب يعني أنّ الأطفال يتلقّون المواد الدراسيّة من علوم وآداب وفنون باللغة العربية . وتستطيع المدرسة ، بطبيعة الحال ، أن تعلّمهم ما يحتاجون إليه من لغات أخرى .

المشكلات التي تواجه التعريب:

قلنا إنّ التعريب للأطفال شبهُ كامل في المدارس العربيّة الرسميّة الابتدائيّة والثانويّة ، ولكنّه في حقيقة الأمر يواجه مشكلات كبيرة ، تُفرغه من مضمونه وتُخلُّ بجدواه . ويمكن أن نلخّص هذه المشكلات في ما يلي :

الأولى: وجود المدارس الأجنبيّة الخاصّة:

تنتشر المدارس الأجنبيّة في المدن العربيّة الكبيرة ، ولا يتعلّم في هذه المدارس الطلاب الأجانب مثل أبناء الدبلوماسيين وحسب ، بل يتعلم فيها التلاميذ العرب كذلك . وتُطبِّق هذه المدارس المناهج الأجنبيّة المُتَّبعة في دولها الأصليّة ، ولا تعلّم اللغة العربيّة إلا بوصفها لغة أجنبيّة لمدة ثلاث أو أربع ساعات في الأسبوع ، في أفضل الأحوال . فهذه المدارس تعلّم منهجًا أجنبيًّا ، بلغة أجنبيّة لها حمولات ثقافية أجنبيّة قد تؤدّي إلى ولاءات غير وطنية .

وقد يقول قائل إنّ نسبة هذه المدارس إلى مدارس الدولة ضئيلة جدًّا. وهذا صحيح، غير أن الخطر لا يكمن في كمّيّة الأطفال العرب الذين يتعلمون فيها بل في نوعيتهم. فهم عادة من أبناء النُّخب الاقتصاديّة والسياسيّة القادرة على دفع أجور الدراسة الباهظة في هذه المدارس. ومصير هؤلاء التلاميذ واحد من اثنين: إما أنهم سوف يتقلدون مراكز القيادة في بلادهم في المستقبل لما يتمتعون به من قوة اقتصاديّة وسياسيّة، وإما أنّهم يشعرون بالغربة في مجتمعاتهم بسبب ثقافتهم الأجنبيّة فيهاجرون لتلك البلاد التي تعلموا في مدارسها وتثقفوا بثقافتها، وتسمى هذه الهجرة بهجرة الأدمغة، وهكذا تفقد البلاد العربية خيرة أبنائها.

والسماح لبعض أطفالنا بالانخراط في هذه المدارس لا يحقّق ديمقراطيّة التعليم، ولا يخدم التجانس والتلاحم بين أبناء الوطن. والسبب الذي يدفع الآباء إلى إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس الأجنبيّة هو انحطاط مستوى التعليم في مدارسنا الوطنيّة. ولهذا ينبغي أن نعمل على ترقية نوعيّة التعليم في مدارسنا الرسمية.

الثانية: عدم تعريب التعليم العالي تعريبًا شاملًا:

إنّ التعريب الحالي للأطفال حتّى نهاية الدراسة الثانويّة، يستلزم تعريب التعليم العالي في جميع مستوياته وتخصصاته وتعريب البحث العلمي، من أجل تعميم المعرفة العلمية والتكنولوجية وإشاعتها، وإيجاد مجتمع المعرفة الذي يستطيع تحقيق التنمية البشريّة الشاملة. والتعليم العالي في البلاد العربية كالبطة العرجاء، العلوم الإنسانية تُدرَّس بالعربيّة، والعلوم الأساسيّة والتطبيقيّة تدرَّس بلغة الاستعمار القديم، الإنجليزيّة أو الفرنسيّة أو الإيطاليّة. والنظام التعليميّ العربيّ برمته كالبطة العرجاء كذلك: التعليم العام (الابتدائي والثانوي) بالعربيّة، والتعليم العالي بلغة المُستعمِر القديم.

إنّ التعليم عمليّة مستمرة متّصلة، وثمّة ترابط بين مستوياته التي يعتمد فيها اللاحق على السابق ويتأثّر به ويتفاعل معه. والتعليم بذلك يشبه التاريخ وأحداثه، وما تقسيمنا له إلى عصور وفترات إلا قضية تنظيميّة خارجة عنه. فالتعليم العاليّ يقوم على ما تعلّمه الطالب في التعليم الابتدائيّ والثانويّ، وتنضاف مفاهيمه إلى منظومة المفاهيم التي تكوّنت في ذهن الطالب أثناء المراحل التعليميّة السابقة. فإذا تلقّى الطالب تعليمه العاليّ مصبوبًا في ألفاظ لغته وقوالبها، فإنّه يسهل عليه استيعابه وإضافته إلى مخزونه المعرفيّ في منظومة مفهوميّة متكاملة.

أما الطالب العربيّ الذي يتلقى تعليمه العالي باللغة الأجنبيّة، فإنه يواجه ثلاث مشقّات في آن واحد:

أ) مشقّة فهم اللغة الأجنبيّة.

ب) مشقّة فهم المادة العلميّة .
ج) مشقّة تخزينها في ذهنه ضمن المنظومة المفهوميّة التي تكوّنت لديه من جراء تحصيله العلميّ باللغة العربيّة خلال التعليم الابتدائيّ والثانوي[٦] .

إنّ الطالب الذي يتلقّى تعليمه باللغة الأجنبيّة لا يستطيع الإبداع، لأنّه لا يتمكّن من استيعاب المادة العلميّة وتمثُّلها . فاستيعاب المعرفة ييسّر تمثُّلها في البنية الفكريّة للفرد، مما يمكّنه من الإبداع والابتكار بها .

ومما يزيد الطين بلّة انتشار موضة فتح الجامعات الأجنبيّة في بلادنا العربيّة، ظنّا من المسئولين أنّها ستساعد في التنمية، غير مدركين أن مؤسّسة الجامعة هي جزء من نظام تربوي واجتماعي واقتصادي مخصوص في البلاد، واستنبات جامعة أجنبية في محيط مختلف لا يعطي النتائج المرجوَّة . إنهم كمن يُدخل فتاة تدرّبت على الرقص الشرقي وأدمنت أكل الملوخية والطواجن طوال حياتها، في دورة تدريبيّة قصيرة لتصبح راقصة باليه، دون أن يعلموا أن رقص الباليه يحتاج إلى نظام غذائي معين وتدريبات مختلفة منذ نعومة الأظافر . الأفضل من فتح الجامعات الأجنبيّة هو ترقية نظامنا التربوي برمتّه .

الثالثة: عدم تعريب الإدارة تعريبًا كاملًا في بعض الأقطار العربيّة:

إنّ التعريب الحالي للأطفال حتّى نهاية الدراسة الثانوية، يصطدم بعدم استكمال تعريب الإدارة، كما هو الحال في بعض بلدان المغرب العربيّ، فهذا الطالب الذي أنهى دراسته الثانويّة ويرغب في الدخول إلى سوق العمل، يجد أنّ تعليمه لا ينفعه مطلقًا، فالإدارة والشركات تتعامل باللغة الأجنبيّة التي لا يتقنها . وكثيرًا ما يتلقّى المواطنون رسائل من بعض مرافق الدولة بلغة أجنبيّة لا يفقهونها . إنّ استخدام أكثر من لغة في الإدارة يؤدي إلى هدر للأموال العمومية والوقت والجهد، وإلى عرقلة للتنمية البشريّة، تمامًا كما لو كان اقتصاد الدولة يستخدم عُملتين نقديَّتين مختلفتين[٧] .

استنتاجات وتوصيات:

إنّ أيّ باحث تربويّ يلقي نظرة خاطفة على هذا الوضع اللغويّ المضطرب في الأنظمة التربويّة العربيّة، يستطيع أن يتوصَّل بكلّ بساطة إلى استنتاجات هي بمثابة بدهيّات في العلوم التربويّة، أهمّها :

أولاً: ضعف التحصيل العلميّ للطلاب العرب بسبب تغيّر لغة التعليم من مرحلة دراسيّة إلى أخرى .

ثانيًا: ضعف التحصيل العلميّ للطلاب العرب في المراحل والمواد الدراسيّة التي تستخدم لغة أجنبيّة لغة تعليم وتلقين، لعدم تمكّنهم من استيعاب المادة المدروسة بصورة كاملة.

ثالثًا: إنّ استعمال لغة أجنبيّة في التعليم العاليّ والبحث العلميّ لا يساعد على تنمية اللغة الوطنيّة ولا على مواكبتها للتطوّرات العلميّة، ولا يساعد على نشر المعرفة العلميّة على أوسع نطاق.

رابعًا: إنّ استعمال لغات أجنبيّة في التعليم العاليّ تختلف من قطر لآخر: قطر عربي يعلم بالفرنسية وآخر يعلّم بالإنجليزية، لا يساعد هذه الأقطار على التقارب والتعاون، ولا يساعد، قطعًا، على اتحادها في المستقبل لتكوّن كتلةً بشريّة اقتصاديّة سياسيّة مهابة الجانب.

وصيانة لمصلحة أطفالنا وضمانًا لمستقبل أفضل لهم، نوصي بما يأتي:

أولاً: تطوير الأنظمة التربويّة العربيّة في بنياتها ومناهجها وطرائقها، بحيث تستوعب جميع الأطفال في سن التمدرس، وتزودهم بالمعارف والمهارات اللازمة للتفوق في عصر العولمة.

ثانيًا: استكمال التعريب في جميع مراحل التعليم ومستوياته وتخصّصاته، لأنّ تأصيل العلوم وإيجاد مجتمع المعرفة اللازم لتحقيق التنمية البشريّة، في أمّة من الأمم، لا يتمّ إلا بلغتها الوطنيّة.

ثالثًا: دعوة الأقطار العربية التي لم تستكمل تعريب أجهزتها الإداريّة والقضائية والعسكرية إلى تحقيق ذلك في أسرع وقت، لتفادي الهدر في الجهد والوقت والمال من جراء ازدواجيّة لغة الإدارة والقضاء والجيش.

الهوامش والمراجع:

(١) أدلى بهذه الفكرة واستخدم هذا المصطلح بالذات " لغة العلم" ويقصد بها اللغة الفرنسية، السيد الهادي نويرة الوزير الأول التونسي في خطابه الافتتاحي لمؤتمر وزراء التربية العرب المنعقد في تونس عام ١٩٧٩.

(٢) تناول عددٌ كبير لا يُحصَى من الدراسات قضيّة التعريب، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر:

- إبراهيم السامرائي، العربيّة تواجه العصر (بغداد: الموسوعة الصغيرة، ١٩٨٢).
- أحمد مطلوب، دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥).
- حسين نصار، " اللغة العربية في التعليم الجامعي" مؤتمر تعريب التعليم العالي في الوطن العربي، بغداد، ٤-٧/ ٣/ ١٩٧٨.

ـ خضر بن عليان القرشي، " تعريب العلوم ووضع المصطلحات " اللسان العربي، العدد ٢٢ (١٩٨٢/ ١٩٨٣)، ص ٤١ـ٥٠ .
ـ شاكر الفحّام، " قضية المصطلح العلميّ في تعريب التعليم العاليّ" مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٢ .
ـ شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج٢ (دمشق: دار الطليعة الجديدة، ٢٠٠٠) .
ـ صالح بلعيد، " اللغة العربية في التعليم العالي: واقع وبديل" في مجلة اللغة العربية التي يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، العدد ٦ (٢٠٠٢)، ص ٣٢٧ـ ٣٤٣ .
ـ عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث (عمّان: مجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٨٧) .
ـ محمد حلمي هليل، " الجوانب العلمية والفنيّة لعملية التعريب: تجربة الأكاديمية العربية للنقل البحري بالإسكندرية" ، مجلة التعريب، السنة ٤، العدد ٧ (١٩٩٤) ص ٣١ـ٣٩ .
ـ كمال بشر، "التعريب بين التفكير والتعبير" في: مجلة التعريب، السنة ٥، العدد ٩ (١٩٩٥) ص ٣ـ٤٧ .
ـ محمود أحمد السيد، "تعريب التعليم العالي: قضية ومستلزمات" بحث أعدّ لندوة المسئولين عن تعريب التعليم العالي في الوطن العربي، الخرطوم، ١٠ـ١٢ نوفمبر، ١٩٩٨ .
ـ محمود حافظ، " قضية التعريب في مصر" في : "مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق" ، المجلد ٧٥ (٢٠٠٠)، ج ٤، ص ٨٦٣ ـ ٨٩٢ .
ـ عبد الكريم أبو شويرب، " مسيرة تعريب المناهج بالكليات العلمية في الجماهيرية" في: " مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق" المجلد ٧٥ (٢٠٠٠)، ج ٣ ، ص ٨٩٣ـ ٩٠٠ .
ـ محمد العربي ولد خليفة، "الثقافة واللغة والمجتمع" في مجلة اللغة العربية التي يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، العدد ٦ (٢٠٠٢)، ص ٧ـ٤٠ .
(٣) محمود فوزي حمد، " اتخاذ العربية لغة لتدريس العلوم في التعليم العالي" مجلة اللسان العربي، العدد ٢٤ (٨٤ـ١٩٨٥)، ص ٦٧ـ٩٣ .
(٤) عبد الوهاب الإدريسي، "تعليم الطب بلغة الأم" مجلة اللسان العربي، العدد ٤٣ (٩٩٧)، ص ٩٧ـ٠٨ .

(٥) للتفاصيل انظر دراستنا المقدمة إلى الدورة الحادية والسبعين لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢١/ ٣ـ٤/ ٤/ ٢٠٠٥، بعنوان: "تخطيط السياسة اللغوية: السن الملائمة لتعلّم اللغات الأجنبية".

(٦) في ضرورة تعليم الهندسة والطب في جامعاتنا العربية، انظر:

- علي محمد كامل، "معالجة التعريب في العلوم الهندسية" دراسة مقدمة إلى مؤتمر تعريب التعليم العالي في الوطن العربي، بغداد ٤ـ٧/ ٣/ ١٩٧٨، ص٤.
- محمد توفيق الرخاوي، "عناصر التعريب، وقضيتنا الحضارية" مجلة اللسان العربي، العدد ٥٢(٢٠٠٠)، ص ٩٧.
- أحمد ذياب، "التعريب: هدف ووسيلة" مجلة اللسان العربي، العدد ٤٣(٩٩٧)، ص ٩٢ـ٩٦.
- حسين نصار، "اللغة العربية والتعليم الجامعي" دراسة قُدّمت في مؤتمر تعريب التعليم العالي في الوطن العربي، بغداد، ٤ـ٧/ ٣/ ١٩٧٨.
- قاسم سارة، التعريب، التعريب: جهود وآفاق (دمشق: دار الهجرة، ١٩٨٩)، ص ٨٠.
- محمود فوزي المناوي، حكماء قصر العيني (القاهرة: نهضة مصر، ١٩٩٩)، وكذلك كتابه: قصر العيني: مدرسة وتاريخ، الذي صدر بالقاهرة عام ١٩٧٩ بمناسبة مرور ١٥٠ عامًا على تأسيس قصر العيني.
- حسني سبح، "تعريب علوم الطب" في: "مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق"، المجلد ٦٠، الجزء ٤(١٩٨٥).
- دفع الله عبد الله الترابي، رئيس الهيئة العليا للتعريب بالسودان، "حصيلة نقل العلوم الطبية والصحية للعربية" ورقة مقدَّمة إلى "الحلقة العلمية لشبكة المترجمين الذين يساهمون في نقل العلوم الطبية والرسائل الصحية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية" التي عقدها المكتب الإقليم لمنظمة الصحة العالمية، القاهرة، ٢٧ـ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٣.

(٧) أفدنا في إعداد هذه الدراسة من دراسات سابقة لنا، منشورة وغير منشورة.